

The Impact of the Islamic Financing in Small and Medium Enterprises on Economic Development Indicators

Researcher Heba Ahmad Subhi Ayyadi
PHD

Researcher Hana al-hnaite
Professor

Department called Islamic Studies - Faculty of Finance and Business - Islamic Sciences University

Application Date: 8/11/2024

Acceptance Date:24/12/2024

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of Islamic banking financing in small and medium enterprises on economic development indicators represented by their dimensions (unemployment, poverty, inflation) in Jordanian Islamic banks during the period (2011-2022). To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was followed. The study population consisted of Jordanian Islamic banks, and the sample included all Jordanian Islamic banks representative of the study population. The data necessary to measure the study variables was collected from the annual financial statements issued by the Islamic banks sampled for the study and reports issued by the Central Bank of Jordan and all Jordanian banks. Descriptive statistical methods (arithmetic means, standard deviations, maximum and minimum values) and analytical statistical methods (simple linear regression analysis) available on the E-Views software were used to describe the study variables and test its hypotheses. The study found that there is no impact of Islamic banking financing in small and medium enterprises on economic development indicators represented by their dimensions (unemployment, poverty, inflation) in Jordanian Islamic banks. The study recommended diversifying Jordanian Islamic banks into financing programs and products that suit the nature of small and medium enterprises, and are compatible with the principles of Islamic Sharia, which enhances the ability of these projects to expand, grow, and provide job opportunities, and conduct a continuous evaluation process of the impact and role of its financing operations for small and medium enterprises on economic development indicators, especially unemployment, poverty and inflation, which helps it identify challenges and areas that require improvement, and direct its financing policies towards meeting social and economic needs and achieving its goals.

Keywords: Islamic Banking Financing, Small and Medium Enterprises, Unemployment, Poverty, Inflation, Jordanian Islamic Banks.

أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات التنمية الاقتصادية

الباحثة هناء محمد الحنيطي
أستاذة دكتور

الباحثة هبة أحمد صبحي عيادي
طالبة دكتوراه

قسم المصارف الإسلامية - كلية المال و الأعمال - جامعة العلوم الإسلامية

Ayyadiheba@gmail.com

تاريخ النشر: 24/12/2024

تاريخ التقديم: 8/11/2024

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة بأبعادها (البطالة، الفقر، التضخم) في المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2011-2022)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي. وتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية الأردنية، واشتملت العينة على جميع البنوك الإسلامية الأردنية الممثلة لمجتمع الدراسة. وتم جمع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة من القوائم المالية السنوية الصادرة عن البنوك الإسلامية عينة الدراسة والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني وجميع البنوك الأردنية. وتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم العليا والدنيا) والأساليب الإحصائية التحليلية (تحليل الانحدار الخطي البسيط) المتاحة على برمجية E-Views لوصف متغيرات الدراسة وإختبار فرضياتها. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة بأبعادها (البطالة، الفقر التضخم) في المصارف الإسلامية الأردنية. وأوصت الدراسة بتنويع البنوك الإسلامية الأردنية في البرامج والمنتجات التمويلية التي تتناسب مع طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مما يعزز من قدرة هذه المشاريع على التوسع والنمو وتوفير فرص عمل، وإجرائها عملية تقييم مستمرة لأثر ودور عملياتها التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية، وخاصة البطالة والفقر والتضخم مما يساعد على تحديد التحديات والمجالات التي تتطلب التحسين، وتوجيه سياساتها التمويلية نحو تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي الإسلامي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البطالة، الفقر التضخم، المصارف الإسلامية الأردنية.

أولاً: الإطار العام

1-1 المقدمة

تواجه المجتمعات العربية، بشكل خاص، والإسلامية بشكل عام، تحديات اقتصادية كبيرة، يأتي في مقدمتها مشكلتا البطالة والفقر، وتؤدي هذه الظواهر إلى آثار سلبية عديدة، أبرزها ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور الأداء الاقتصادي بشكل عام، وعند تحليل هذه القضايا، يتضح أنه لا يمكن عزل مؤشرات التنمية الاقتصادية، مثل البطالة، والتضخم، والنمو الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي، عن الدور الحيوي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولذلك يبرز الاهتمام بدراسة تمويل هذه المشاريع نظراً لما أثبتته من تأثير إيجابي على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

كما تتجلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دورها المحوري في تعزيز أدوات التنمية الاقتصادية، حيث تسهم بشكل فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما تُعد هذه المشروعات الأساس الذي تنبثق منه المشروعات الكبيرة في المستقبل، مما يجعلها عنصراً حيوياً في إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية وتعزيز استقرارها وتطورها، حيث يتطلب قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة دعماً مكثفاً يعزز قدرته على تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية، ويتحقق ذلك من خلال معالجة نقاط الضعف التي تحد من إمكاناته، لاسيما التكلفة المرتفعة، ويمكن تحقيق ذلك عبر تقديم تسهيلات مالية ملائمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، حيث يقع على عاتق البنوك الإسلامية دور رئيسي يتمثل في استخدام صيغ تمويل متنوعة تتسم بقدرتها على تخفيض التكاليف على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتعتمد صيغ الأمانات في هذا الإطار على مبدأ «الغرم بالغنم»، فيما تستند صيغ المديانات إلى مبدأ «الخراج بالضمان»، مما يضمن عدالة التوزيع وتقليل الأعباء. كما يُوصى بالتركيز على معيار الكفاءة بدلاً من مجرد الملاءمة عند منح التسهيلات المالية لهذه المشاريع، لضمان استدامتها وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع ودوره المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من مشكلات الفقر، والبطالة، والتضخم، وسعيًا لتفعيله من منظور الاقتصاد الإسلامي بما يتناسب مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية للبيئة الأردنية، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مساهمة البنوك الإسلامية الأردنية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال استعراض وتحليل النظام التمويلي الذي تعتمده هذه البنوك لدعم هذا القطاع الحيوي.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعد توفير التمويل من العوامل الأساسية لنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي غالباً ما تعاني من نقص رأس المال، خاصة في الدول النامية التي تُولي هذه المشاريع أهمية

كبيرة باعتبارها عنصراً رئيسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تميزت المصارف الإسلامية عن غيرها من المؤسسات المالية بتقديم صيغ تمويلية متنوعة، تدعم مختلف القطاعات، وأبرزها القطاعان الزراعي والاقتصادي، من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ورغم وفرة الأبحاث حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الباحثة، وفق اطلاعها (حسب علمها)، لم تجد دراسات تناولت بشكل مباشر أثر التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية الأردنية على مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومن خلال خبرتها العملية في أحد البنوك الإسلامية الأردنية ومتابعتها لعمليات التمويل، لاحظت وجود توجه واضح نحو دعم هذه الفئة من المشاريع، واستناداً إلى ذلك جاءت مشكلة الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات التنمية الاقتصادية بدلاله ابعاده المتمثلة (البطالة، التضخم، الفقر) في المصارف الإسلامية الأردنية؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- 1 - ما هو أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البطالة في المصارف الإسلامية الأردنية؟
- 2 - ما هو أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التضخم في المصارف الإسلامية الأردنية؟
- 3 - ما هو أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفقر في المصارف الإسلامية الأردنية؟

3-1 أهمية الدراسة:

تأخذ الدراسة أهميتها من خلال اتجاهين

1 - الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في الاستفادة المتوقعة من نتائجها وتوصياتها لصالح البنوك الإسلامية بشكل عام، والبنوك الإسلامية الأردنية بشكل خاص، حيث يمكن أن تسهم الدراسة في تمكين هذه البنوك من تبني استراتيجيات فعّالة لتعزيز تأثيرها الإيجابي على مؤشرات التنمية الاقتصادية، كما تهدف إلى تقديم توصيات تدعم تحسين وتطوير الأدوات التمويلية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في تعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل ملموس.

2 - الأهمية العلمية: تأمل الباحثة أن تسهم هذه الدراسة في الكشف عن أثر التمويل المصرفي الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وانعكاسه على مؤشرات التنمية الاقتصادية، ونظراً لمحدودية الأبحاث العلمية التي تناولت تأثير التمويل على هذه المؤشرات،

وفق اطلاع الباحثة، فإنها تسعى من خلال هذه الدراسة إلى إثراء المكتبات العربية عامة، والمكتبات الأردنية خاصة، بالجوانب النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، بما يعزز المعرفة في هذا المجال الحيوي.

4-1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالأبعاد التالية (البطالة، التضخم، الفقر) في المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2011-2022) بالإضافة التي تحقيق جملة من الأهداف الفرعية التالية:

- 1- بيان ما هو أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البطالة في المصارف الإسلامية الأردنية
- 2 - توضيح أثر ما هو أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التضخم في المصارف الإسلامية الأردنية.
- 3 - توضيح أثر ما هو أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفقر في المصارف الإسلامية الأردنية.

5-1 فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة بأبعاد (البطالة، التضخم، الفقر) في المصارف الإسلامية الأردنية .
وينبثق عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى (H01:1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على البطالة في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية (H01:2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التضخم في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة (H01:3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الفقر في المصارف الإسلامية الأردنية.

6-1 حدود الدراسة

الحدود العلمية: ستركز الدراسة على قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات التنمية الاقتصادية (نسبة البطالة، نسبة التضخم، نسبة الفقر) في البنوك الإسلامية الأردنية.

الحدود المكانية: سيتم تطبيق الدراسة على عينة الدراسة المتمثلة بجميع البنوك الإسلامية الأردنية (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي).

الحدود الزمانية: ستكون فترة الدراسة من عام 2011 إلى 2022.

الاطار النظري والدراسات السابقة

1-2 المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1-1-2 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تُعرّف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها كيان اقتصادي أو وحدة اقتصادية تتكون من مجموعة من البرامج والهيكل التنظيمية المحددة التي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتنوعة، ويشمل ذلك أهداف الكيان ذاته، وأهداف المالكين، والمديرين، والعمال، بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال توظيف وسائل وأساليب مختلفة تعمل وفق سياسات وإجراءات مُخططة لتحقيق هذه الغايات (النمروطي واحمد، 2012).

تختلف تعريفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناءً على الغرض الذي يُستهدف من هذا التعريف، سواء كان لأغراض تمويلية، إحصائية، أو غيرها. وفقاً للبنك الدولي، تُعرّف المشاريع الصغيرة بأنها «تلك التي توظف ما يصل إلى 50 عاملاً، ويبلغ إجمالي أصولها أو مبيعاتها حتى 3 ملايين دولار، أما المشاريع المتناهية الصغر، فهي التي تضم حتى 10 عمال، وتحقق مبيعات إجمالية سنوية تصل إلى 100 ألف دولار، وإجمالي أصولها يصل إلى 10 آلاف دولار، في حين تُصنّف المشاريع المتوسطة على أنها التي يعمل بها ما يصل إلى 300 عامل، بإجمالي أصول أو مبيعات يصل إلى 10 ملايين دولار (الرواشدة، 2017).

عرّف البنك الدولي المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها «المؤسسات التي تضم أقل من خمسين عاملاً، بحيث لا يتجاوز إجمالي أصولها أو مبيعاتها السنوية ثلاثة ملايين دولار. أما المشاريع المتوسطة، فهي المؤسسات التي يقل عدد عمالها عن ثلاثمائة عامل، بينما لا يتجاوز إجمالي أصولها أو مبيعاتها السنوية خمسة عشر مليون دولار» (حبيب سلمان والعبادي، 2015، ص 18).

2-1-2 أهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة

يعتبر الأردن من الدول الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية، حيث يشهد تزايداً سنوياً في عدد السكان، مما يشكل عبئاً على الدولة بسبب قلة الموارد مقارنة بالاحتياجات المتزايدة، وخاصة في ما يتعلق بتوفير فرص العمل، ومن هنا تظهر أهمية إنشاء المشاريع الصغيرة

والمتوسطة كأحد الحلول الفعّالة للحد من مشكلة البطالة والفقر، وكذلك لمواجهة التضخم، وتساهم هذه المشاريع في تخفيف حدة الفقر والبطالة، كما تساعد في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحقيق الأمان الاقتصادي والاجتماعي (قبوري، 2019).

ان هناك العديد من الادوار التي تساهم فيها المشاريع الصغيرة والتي تؤثر بالتالي على التنمية الاقتصادية ومنها (دائرة الاحصاءات العامة، 2023):

1 - تعزز من مستوى المنافسة والتحفيز الإيجابي، مما يؤدي إلى دفع الابتكار والإبداع في تطوير المنتجات والمخرجات الخاصة بتلك المشاريع.

2 - تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل معدلات البطالة.

3 - تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحويل المواطنين من مستهلكين إلى منتجين.

4 - يشجع التوجه نحو العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقليل الإقبال على الوظائف الحكومية، مما يخفف الضغط على هذه المؤسسات ويحد من تعيين الأشخاص غير الضروريين.

5 - تخلق المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيئة من المنافسة الإيجابية.

6 - تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة زيادة الإنتاج القومي، مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية.

7 - تساهم في تلبية احتياجات المجتمع من خلال جهود محلية.

8 - تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

9 - تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب واستقطاب العمالة المحلية، مما يتيح فرصاً أكثر للشباب الطموح ويدعم مفهوم التشغيل الذاتي.

وترى الباحثة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر من الأدوات الفعّالة للحد من مشكلة الفقر، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها كأداة رئيسية بشكل كامل، فهي تمثل إحدى الوسائل التي تساهم في انتقال الفرد من مرحلة الاستهلاك والفقر إلى مرحلة الإنتاج والمساهمة في تقليص البطالة، خصوصاً في دولة تعاني من قلة الموارد المحلية.

2-3 خصائص و مزايا المشاريع الصغيرة و المتوسطة

تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعدد من الصفات والمزايا التي تجعلها تتميز عن المشاريع الأخرى، على الرغم من تعدد التعريفات المتعلقة بها واختلافها بين الدول. ومع ذلك، هناك العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها، ويمكن تلخيصها فيما يلي

(مرزوق، 2023، قبوري، 2019، عبد الهادي والبريكي، 2023):

1- تعتبر الطاقة الإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة منخفضة مقارنة بالمشاريع الكبيرة. حيث يساهم التطور التكنولوجي بشكل فعال في إمكانية تقسيم وتجزئة العمليات الإنتاجية، مما يساهم في تحسين الكفاءة والإنتاجية.

2- يعد انخفاض رأس المال من الخصائص والمزايا التي تميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يتناسب هذا الانخفاض مع رغبة أصحاب المشاريع الجديدة أو الصغيرة في تقليل المخاطر المالية والبدء بتمويل مشروعاتهم بمبالغ أقل.

3- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المحلية، حيث إن انخفاض رأس المال والطاقة الإنتاجية المحدودة يقلل من الحاجة إلى الاستيراد، مما يجعلها أكثر اعتماداً على الموارد والخدمات المتوفرة محلياً.

4- تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم الانتشار الجغرافي لهذه المشروعات، حيث تعمل على تقليل هجرة السكان من الريف إلى المدينة. بفضل ميزاتهما، يمكن بدء هذه المشاريع في مختلف المناطق، سواء في الريف أو المدينة، مما يعزز من انتشارها في المناطق الريفية ويساهم في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية بشكل عام.

5- تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة سهلة التأسيس، حيث يتميز وقت إنشائها القصير وإعداد الهياكل التنظيمية ودراسات الجدوى بالبساطة، مما يساهم بشكل كبير في تسهيل عملية تأسيسها. كما أن انخفاض المصاريف الإدارية يعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في تسريع وتيسير هذه العملية.

6- يتميز القطاع بالمستوى المنخفض للأجور، حيث يكون عدد العمال أقل نسبياً، مما يؤدي إلى تقليص الأجور. بالإضافة إلى ذلك لا تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى المعدات والآلات الثقيلة التي تتطلبها المشاريع الكبرى، مما يساهم في تقليل التكاليف والأجور المطلوبة.

7- تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة، حيث تتميز بمرونة في السياسات والإجراءات المتبعة، كما أن عدم وجود تعقيدات في إقناع العاملين يساهم في تسهيل إدارة العمليات، وفي العديد من هذه المشاريع، يكون مالك المشروع هو نفسه المدير، مما يؤثر بشكل مباشر على العمليات الإدارية والفنية بفضل قربه من العمل اليومي وقرارات التشغيل.

8- خلق فرص عمل، حيث تعد من أبرز مزايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي قدرتها على توفير فرص عمل للشباب، مما يساهم بشكل كبير في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

2-2 التنمية الإقتصادية من منظور إسلامي

1-2-2 مفهوم التنمية الأقتصادية

يُستخدم مفهوم التنمية للإشارة إلى التطوير والتحسين الجذري. وبناءً عليه، يُقصد بالتنمية الإقتصادية تحقيق تطورات إيجابية وتحسينات جذرية في الإقتصاد، تهدف إلى زيادة النمو الإقتصادي وتقليص معدلات الفقر والبطالة (رمزي، 1998).

عرفت إدارة التعاون الدولي التابعة للأمم المتحدة بأنها: «عملية إقتصادية واجتماعية تهدف إلى مساعدة الأفراد، وتوفير المساعدات الفنية والمادية من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي.» (Milind, 2000).

تم تعريف التنمية الإقتصادية بأنها: «ظاهرة معقدة تتضمن النمو الإقتصادي كعنصر أساسي، مترتباً عليه حدوث تغييرات في الهياكل الإقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، فضلاً عن العلاقات التي تربطه بالنظامين الإقتصادي والسياسي العالميين. ويترتب على ذلك زيادة تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي، على أن تكون هذه الزيادة قابلة للاستدامة، مع تحقيق آثار إيجابية تتجاوز الجوانب الإقتصادية.» (سعد الدين وسليمان، 2006).

بناءً على ما تم ذكره، يمكن تعريف التنمية الإقتصادية بأنها التطور الإيجابي والانتقال من حالة إقتصادية إلى حالة أفضل في مجتمع معين، مما يؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج القومي وبالتالي تحسين دخل الفرد.

2-2-2 أهداف التنمية الأقتصادية

تختلف أهداف التنمية الإقتصادية من دولة إلى أخرى حسب الظروف المحيطة بكل دولة، إلا أن هناك أهدافاً مشتركة تركز عليها معظم الإقتصادات على اختلاف الأماكن والظروف، وأهمها تحسين مستوى المعيشة، حيث يُنظر إلى التنمية الإقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى وليست غاية في حد ذاتها، ومن أبرز أهداف التنمية الإقتصادية التي تدور حولها الخطط الإقتصادية ما يلي (سليمان، 2016؛ البكري، 2000؛ زوموع ومهيوب، 2000):

1 - زيادة الدخل القومي: يعد تحسين مستوى الدخل القومي من أولويات التنمية الإقتصادية، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين مستوى المعيشة للفرد.

2 - تقليص الفجوات في الدخل والثروات: إن الفروقات الكبيرة في الدخل بين أفراد المجتمع تؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية خطيرة، وتساهم في تعزيز الفقر المدقع من جهة، والغنى المفرط من جهة أخرى.

3 - تحقيق التناغم بين القطاعات الإقتصادية: تلعب التنمية الإقتصادية دوراً هاماً في تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة، مما يساهم في دعم النمو الشامل للإقتصاد.

3-2 التمويل الإسلامي للمشروعات

1-3-2 مفهوم الإستثمار في المنهج الإسلامي

استخدم الفقهاء العديد من المصطلحات لتعريف الاستثمار، ويمكن تعريف مفهوم الاستثمار «طلب تحصيل نماء المال المملوك شرعاً وذلك بالطرق الشرعية المعتمدة مثل المضاربة، المرابحة، المشاركة، وغيرها.» (سانو، 2000).

يبرز أهمية الاستثمار في المنهج الإسلامي من خلال الجهد الذي يبذله الأفراد لتحقيق نماء المال، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، ويعتمد هذا على توجيه وتركيز الجهود في استغلال الطاقات والموارد الإنتاجية بما يحقق مصلحة المجتمع ويأخذ بعين الاعتبار احتياجاته وأولوياته وفقاً للمنهج الإسلامي (قنديل، 2023).

يمكن استنتاج أن مفهوم الاستثمار هو مفهوم واسع يشمل العديد من العناصر الأساسية، التي تتمثل بشكل رئيسي في إحداث تغيير إيجابي وزيادة في تحقيق الكسب المادي وغير المادي، كما يتضمن الاستثمار عنصر الضوابط والقوانين الشرعية الحاكمة، بالإضافة إلى عنصر العمل والجهد المبذول، حيث تقوم صيغ التمويل الإسلامية على هذه المبادئ، علاوة على ذلك يشمل المفهوم أيضاً الوسيلة والجهة المسؤولة عن إدارة العملية بالكامل.

2-3-2 معايير والأسس تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة

عند انشاء اي مؤسسة او شركة يتوجب أن تقوم على مجموعة من المبادئ و الأسس تتوافق مع رؤية المؤسسة او الشركة، كذلك المصارف الإسلامية يتوجب ان تقوم على مجموعة من الأسس و المعايير التي تتوافق مع رؤيتها و أسباب تأسيسها، ومن أهم هذه الأسس في المصارف الإسلامية، ما يلي (جدي، 1998 ; الحنيطي، 2019):

1 - لا للربا: يعتبر هذا المبدأ الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية، ففي حال عدم الالتزام به أو التراخي في تطبيقه، فإن المؤسسة قد تتحول إلى «مؤسسة ربوية» فالربا محرم وفقاً للشريعة الإسلامية، والتي تعتمد على مبدأ المشاركة، حيث يتم تقاسم الربح والخسارة بين الأطراف المعنية». الآيات القرآنية على تحريم الربا قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) [البقرة: 278 - 279]

2 - «المال يلد بالعمل لا بالمال»: وفقاً للشريعة الإسلامية، لا ينمو المال بمجرد تزايد، بل العمل هو الذي يساهم في زيادة المال وتنميته، حيث تحث الشريعة الإسلامية على تقدير العمل كمصدر أساسي للكسب والنماء، وتعتبره أساساً للتنمية الاقتصادية، ومن أجل تطوير ونهضة أي مجتمع، يجب أن يكون الاستثمار قائماً على أسس شرعية وأدوات وأساليب مشروعة تتوافق مع الضوابط الشرعية، لذلك يتوجب على المصارف الإسلامية أن تعمل وفق هذا المبدأ في جميع أنشطتها.

3 - يجب أن يحكم عمل المؤسسة مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية، حيث يجب أن تقوم المصارف الإسلامية على أسس وقواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية، ويجب أن تكون معاملاتها، سواء بين الموظفين أو بين الموظفين والعملاء، قائمة على ضوابط الشريعة الإسلامية التي تركز على الصدق والشفافية، وهذا يبرز أن الاقتصاد الإسلامي يظل صالحًا ومستقرًا في جميع الأوقات والأزمات، فالمعاملات في المصارف الإسلامية تُعتبر معاملات مدنية، ويوضع لها ضوابط في بعض الأحيان لضمان عدم حدوث أي تعارض، مع العلم أن الأصل في المعاملات هو الإباحة.

4 - تعد مصلحة المجتمع من الأولويات الأساسية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية، إذ يجب أن تكون المصارف ملتزمة بتقديم مصلحة المجتمع على المصلحة الشخصية أو الذاتية للمؤسسة، ومن المهم أن تقوم المصارف بالاستثمار الصحيح لرأس المال وفقًا للضوابط الشرعية، مع الامتناع عن استخدام أي أساليب تحايل أو صيغ متفككة على حرمتها، مثل التورق المنظم، الذي يتعارض مع الضوابط الشرعية، وبالتالي يجب أن تكون المصلحة العامة هي الأولوية في جميع المعاملات المصرفية. 2-3 أدوات وصيغ التمويل الإسلامي على المشروعات الصغيرة و المتوسطة

يسهم تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في تحويل دور المؤسسات المالية من مجرد مقرضة إلى مستثمرة حقيقية. في النظام التقليدي، كان التركيز منصبًا على الملاءة المالية فقط، أي قدرة المقرض على سداد القروض، أما في التمويل الإسلامي، فيتم النظر إلى مجموعة من العوامل التي تشمل الملاءة المالية والكفاءة التشغيلية والجدوى الاقتصادية للمشروع، وهذا التوجه يعكس تحولًا جذريًا في الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات، بحيث تصبح جزءًا لا يتجزأ من المشروع وليس فقط مصدرًا للتمويل (الأسرج، 2012).

في النظام المصرفي الإسلامي، لا يقتصر دور المؤسسة على تقديم القروض فحسب، بل يمتد ليشمل المشاركة الفعلية في المشروع، هذه المشاركة قد تأخذ شكل دعم مالي مباشر من خلال صيغة المشاركة في الربح والخسارة (مثل المساهمة في مشروع عبر المضاربة أو المشاركة) أو تقديم استشارات إدارية وفنية للمساعدة في تحسين أداء المشروع، بذلك تتحول المؤسسة من مجرد جهة مرابية تسعى إلى تحقيق أرباح ثابتة من خلال الفائدة إلى مستثمر ملتزم، يسهم في نجاح المشروع من خلال مشاركته الفعالة في جميع جوانب العملية الاقتصادية. (صخري وبن علي، 2021).

و يمكن لأدوات الاستثمار و صيغ التمويل الإسلامي التأثير إيجابيا على المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ذلك عن طريق اتباع ما يلي:

1 - المنتجات و الإستثمارات القائمة على أساس مبدأ المشاركة: هناك مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في جميع الاستثمارات القائمة على مبدأ المشاركة، ومن أبرز هذه الشروط أنه لا يجوز لأحد الأطراف ضمان رأس المال في الاستثمارات القائمة على هذا المبدأ. ويمكن لأي طرف ضمان حقه من الطرف الآخر في حالات التعدي أو التقصير.

ولا يجوز الاتفاق على تحديد مبلغ مقطوع من الأرباح؛ بل يجب أن تكون النسبة المحددة من الأرباح، كما لا يجوز تحديد الربح بمبلغ أعلى من حد معين. وأخيراً يمكن الاتفاق بين الأطراف على تحديد مكان وزمان تنفيذ العقود القائمة على مبدأ المشاركة و من العقود القائمة على مبدأ المشاركة هي المضاربة، المغارسة، المساقاة، المزارعة (الحنيطي، 2019).

2- المنتجات و الإستثمارات القائمة على أساس البيوع: وهي تقوم إما على أساس المرابحة وهي واحدة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وأكثرها انتشاراً واستخدماً، تعتمد هذه الصيغة على بيع السلعة بسعر يتضمن تكلفة الشراء بالإضافة إلى ربح متفق عليه بين البائع والمشتري، وتعتبر المرابحة من أبرز الأدوات التي يستخدمها القطاع المصرفي الإسلامي لتمويل الأفراد والشركات، حيث تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تجنب الفوائد الربوية والتعامل وفقاً للمبادئ التجارية المشروعة (عيادي، 2010).

أو يتم البيوع من خلال الاستصناع والذي يمثل العقد اتفاقاً مع الصانع على أداء عمل معين يتمثل في صناعة منتج محدد وفقاً لمواصفات ومعايير معينة. على سبيل المثال يمكن الاتفاق مع الصانع على صناعة مطبخ أو مكتبة بمواصفات دقيقة ومعلومة للطرفين، ففي هذا العقد يجب أن تكون المواد الأولية اللازمة لصناعة المنتج من قبل الصانع نفسه، بحيث يكون المعقود عليه هو العمل المتمثل في صناعة المنتج (مثل المطبخ أو المكتبة) وفقاً للمواصفات المتفق عليها بين الطرفين (الفيروز، 1983).

أو الإجارة وهي عقد يتم بموجبه تأجير منفعة معينة مباحة من عين محددة أو موصوفة في الذمة، أو يتعلق بعمل معين معلوم، وذلك مقابل عوض معين ولفترة زمنية محددة، ويُعد هذا العقد من العقود التي تهدف إلى تمكين المستأجر من الانتفاع بشيء معين أو أداء عمل معين خلال مدة متفق عليها، كما يمكن أن تتعلق الإجارة بأشياء مادية مثل تأجير العقارات أو المعدات، أو قد تتعلق بتقديم خدمات أو أداء أعمال معينة من قبل أحد الأطراف، ويشترط في عقد الإجارة أن تكون المنفعة المترتبة عليه واضحة ومحددة، وأن يتم تحديد العوض (المال المدفوع) والمدة بدقة، مما يضمن حقوق الأطراف ويحقق العدالة في التعامل (خلف، 2006).

وتتم البيوع من خلال عقد السلم ويعد من العقود المهمة التي يمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية، حيث يُعتبر وسيلة لتمويل العديد من المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات، يعرف عقد السلم بأنه نوع من أنواع البيوع التي تتميز بتعجيل الثمن، حيث يدفع المشتري الثمن كاملاً مقدماً مقابل الحصول على سلعة معينة سيتم تسليمها في وقت لاحق، ومن الشروط الأساسية التي يجب توافرها في عقد السلم هو أن يتم ضبط وصف السلعة المطلوبة بدقة ووضوح، بحيث يتم تحديد مواصفاتها بشكل كامل، بما في ذلك الكمية والجودة والنوع، كما يُشترط أن يتم تحديد تاريخ التسليم بشكل دقيق وواضح، بحيث يكون الأجل المحدد للتسليم معلوماً للطرفين، هذا يساهم في ضمان تنفيذ العقد بشكل عادل وواضح، ويعزز من تطبيق مبادئ العدالة في المعاملات المالية وفقاً للضوابط الشرعية في المصارف الإسلامية (الجبالي وجليل، 2022).

3 - صيغ التكافلية: ويتم من خلال القرض الحسن هو عقد يتم بموجبه دفع مبلغ من المال لشخص على أن يتم رد المبلغ نفسه دون أي زيادة أو نقصان، ويعد هذا النوع من القروض من الصيغ المعمول بها في المصارف الإسلامية، حيث تخصص لها حدود معينة تستهدف شرائح معينة من الأفراد، وذلك لأغراض محددة مثل تمويل تكاليف العلاج والتعليم أو تسديد الالتزامات المالية. كما يتم من خلال الوقف وهو إحدى الصيغ المالية في الشريعة الإسلامية، ويعرف بأنه «حبس العين عن التملك»، ويتم استثمار الأموال الوقفية وفقاً لإدارة الواقف ووفقاً لما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب على إدارة الوقف أن تساهم في تنمية الوقف والحفاظ عليها، مع ضمان عدم تعرضها للتلف أو الهلاك (الجبالي وجيليل، 2022).

4-2 الدراسات السابقة

دراسة المبارك و أخو ارشيدة (2023) ، بعنوان (أثر المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن، وارتكزت أهمية الدراسة على إيجاد حلول للتحديات التي تواجه المجتمعات كالفقر و البطالة ، و تم تمت الدراسة في إقليم الوسط: العاصمة عمان والزرقاء والبلقاء . علما بأنه تم اختيار عينة بشكل عشوائي بسيط، و منهج الدراسة كمي، و أوصت الدراسة بضرورة تسهيل اجراءات تمويلات المشروعات الصغيرة و بشكل أخص المشروعات المدرة للدخل و قادرة على تقليل نسبة البطالة.

دراسة (بوقرورة ،طحطوح،2022)،بعنوان «الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي بين المقاربة النظرية و حالة الجزائر: دراسة تحليلية قياسية»

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع الانفتاح التجاري في الجزائر، وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2018، و تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري. كما تم الاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي بهدف تقدير تأثير صدمة مؤشر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. وتوصلت الدراسة أن أثر صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ضعيفة، حيث لم يحقق الانفتاح التجاري أثر إيجابي مستمر وبذلك تكون مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي مساهمة ضعيفة، و يستفاد من هذه الدراسة آلية قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية، مؤشر النمو الاقتصادي

دراسة (النويران، 2022) بعنوان «أثر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة الممولة من البنوك الإسلامية الأردنية على الدور التنموي لتلك المشاريع : حالة بنك صفوة الإسلامي»

هدفت الدراسة الى الكشف عن التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة الممولة من قبل البنوك الإسلامية الأردنية (بنك صفوة الإسلامي) وأثرها التنموي على المشاريع ، وأهم

التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل البنوك الإسلامية، حيث ان المتغير المستقل يتمثل بالتحديات المشروعات الصغيرة (تحديات في العملاء و تحديات في جهات التمويل و تحديات في المشروع)، و يتمثل المتغير التابع في الدور التنموي للمشروعات الصغيرة و المتمثلة (التنمية الاقتصادية و التنمية الإجتماعية)، و تم اعتماد المنهج الوصفي في الدراسة، و تم اختيار عينة الدراسة، أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحاصلين على تمويلات من البنوك الإسلامية في الأردن، تم اخذ العينة وفق أسلوب العينة العشوائية، و المتمثلة عدد أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحاصلين على تمويل لدى بنك صفوة الإسلامي البالغ عددهم 1126 عميل، و أخذ عينة منهم وفق أسلوب العينة العشوائية التطبيقية لتمثيل أفراد المجتمع بشكل صحيح، و من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة تقع ضمن المستوى المتوسط، وجاء الدور التنموي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة ضمن المستوى المرتفع.

دراسة (بن حدو، 2022)، دراسة بعنوان « مؤشر الزكاة (zi) البديل و المقترح لقياس نسبة التضخم و القدرة الشرائية دراسة مقارنة بين (zi) و (cpi) في الاقتصاد الجزائري» هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مؤشر الزكاة المقترح من قبل الباحث كأداة و أسلوب إحصائي رياضي لقياس نسبة التضخم الشهرية كانت أو سنوية بما فيها القدرة الشرائية، و لقد تم اعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي لطبيعة البحث باعتبار أن هذا المؤشر مستوحى من نصاب الزكاة الشرعي للنقود الورقية المربوطة بالذهب، و منهج المقارن مع مؤشر أسعار المستهلك لمعرفة أوجه الاختلاف و الشبه بينهما و طريقة حساب معدلات التضخم. أهم نتائج الدارسة أن هذه الأداة يمكن اعتمادها كمؤشر اقتصادي و أسلوب من أساليب حساب التضخم تضاف إلى الأساليب الأخرى المعروفة، كما انها لها القدرة إعطاء أرقام صحيحة و دقيقة عن نسبة التضخم و تكلفة المعيشة في أي بلد، و يستفاد من هذه الدراسة

دراسة (العازمي، ابو نحول، 2021) بعنوان « مؤشرات التنمية الاقتصادية في أفريقيا : أطار تحليلي

هدفت الدراسة الى تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في افريقيا خلال الفترة (2019-2021)، و اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على المنهج الاستقرائي عينة الدراسة تتمثل بدول افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2019-2021)، قد توصلت الدراسة الى ان الدول النامية تعاني من تحديات كبيرة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية بالشكل المطلوب، و ان تحسن مؤشر التنمية الاقتصادية ذو هامش بسيط خلال فترة الدراسة و يستفاد من هذه الدراسة إليه قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية

دراسة (سمرد، نوال، 2021)، بعنوان « تقييم أداء البنوك في تمويل الفقراء و الطلبة خريجي الجامعات-دراسة حالة بنك-»

هدفت الدراسة الى تحديد حجم التمويل الممنوح لطلبة خريجي الجامعات و الفقراء، و ما مدى انعكاس ذلك على البنوك من حيث الأداء، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي للقوائم المالية خلال الفترة 2009-2019، و مجتمع الدراسة يتمثل ببنك الامل للتمويل الأصغر في اليمن ، و قد توصلت الدراسة ان الأثر من تمويل الفقراء و خريجي الجامعات يساهم في تحسين أداء البنوك من حيث تحقيق مركز مالي، ساهم في ارتفاع نسب عوائد مرتفعة من الأستثمار في حقوق الملكية و الاستثمار في الأصول، مع وضع مخصص لغايات تغطية مخاطر في حالات التعثر، و اوصت الدراسة.

دراسة (oduntan Kemi,2014) بعنوان The Role of Small and Medium. Enterprises in Economic Development: The Nigerian Experience

(دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية : التجربة النيجيرية).

هدفت الدراسة الى ابراز الإجراءات التي تقوم بها الحكومات لتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة الثمانينات، و قامت بتحليل العوامل المؤثرة التي تتعلق بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة، و قد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، و اوصت الدراسة الإجراء الذي يتوجب على الحكومات القيام به هو التقليل او الحد من التمويل الأجنبي، و ذلك سيؤدي الى تطور المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ذلك سيؤثر ايجابياً على الاقتصاد، و يستفاد من الدراسة ان التحديات القانونية و التشريعية تشكل في ذات الوقت داعماً او عائقاً و من خلالها يمكن ان يحدث تطور لكامل قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

ما يميز الدراسة الحالية

تتميز هذه الدراسة بتسليط الضوء على الدور المحوري للتمويل المصرفي الإسلامي في دعم و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و بيان الأثر المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث تتمثل هذه المؤشرات في أبعاد رئيسية تشمل البطالة، التضخم، و الفقر، التي تعد من أبرز التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الاقتصاد الأردني.

كما ما يميز هذه الدراسة بشكل خاص هو تركيزها على المصارف الإسلامية الأردنية، حيث تسعى إلى استكشاف كيفية مساهمة هذا النوع من التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال تقليل معدلات البطالة عبر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي توفر فرص عمل جديدة، و الحد من مستويات الفقر من خلال تعزيز قدرة الأفراد على الدخول في أنشطة اقتصادية منتجة، و التأثير على معدلات التضخم من خلال توجيه الموارد نحو مشاريع ذات قيمة مضافة.

وتأتي هذه الدراسة لتسد فجوة في الأدبيات السابقة، حيث لم تعط العديد من الدراسات اهتماماً كافياً لهذه الأبعاد مجتمعة، مما يجعل الدراسة إضافة نوعية تساهم في تقديم فهم أعمق لدور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحقيق استقرار اجتماعي و اقتصادي مستدام.

ثالثاً: منهجية الدراسة

1-3 منهج الدراسة

يعتبر «المنهج الوصفي التحليلي» المنهج الأساسي الذي تم اعتماده لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم اختيار هذا المنهج لملاءمته لطبيعة الدراسة وموضوعها، حيث تعتبر هذه الدراسة دراسة تطبيقية كونها أجريت على إحدى المؤسسات القطاع المالي في الأردن والمتمثلة في البنوك الإسلامية الأردنية، ويتميز هذا المنهج بقدرته على تقديم معلومات وحقائق وصفية ذات طابع كمي ونوعي عن متغيرات الدراسة في بيئتها، وتحليل العلاقات السببية بينها ومقدار تأثيرها.

2-3 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في البنوك الإسلامية الأردنية، وهي: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي، وقد تم تحديد عينة الدراسة وفقاً لشرطين، وهما: الاستمرارية في تداول أسهمها طيلة فترة الدراسة، وتوافر كافة البيانات اللازمة لقياس المتغيرات، ونظراً لانطباق هذه الشروط على كافة البنوك الإسلامية المدرجة التي ضمن مجتمع الدراسة، فقد تم اعتبارها جميعاً ضمن عينة الدراسة.

3-3 مصادر جمع البيانات

تعتبر المصادر الثانوية هي المصادر الأساسية التي تم استخدامها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الدراسة، والتي تمثلت في المصادر والمراجع العلمية والأدبية المتاحة في المكتبات العامة والجامعية والمواقع الإلكترونية، حيث تم استخدامها لجمع المعلومات العلمية والنظرية اللازمة لإعداد الجانب النظري. كما تمثلت في القوائم المالية السنوية الصادرة عن البنوك الإسلامية عينة الدراسة والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك الأردنية خلال فترة الدراسة، حيث تم استخدامها لجمع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة.

4-3 قياس متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على متغيرين رئيسيين، وهما:

أولاً: المتغير المستقل، والمتمثل في التمويل بالمشروعات الصغيرة والصغيرة، وتم قياسه بالنسبة المئوية لحجم التمويل لهذه المشاريع إلى التغير في حجم التمويل.

ثانياً: المتغير التابع، والمتمثل في مؤشرات التنمية الاقتصادية، وتم قياسه بكل من:

1 - البطالة: وتم قياسه بالنسبة المئوية لأفراد المجتمع المصنفين كعاطلين عن العمل إلى جميع القوى العاملة في الدولة من العاملين أو العاطلين عن العمل.

2 - الفقر: وتم قياسه بنسبة الفقر التي أشارت لها تقارير دائرة الإحصاءات العامة والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

3 - التضخم: وتم قياسه بالنسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلك إلى مؤشر أسعار المستهلك لسنة الأساس.

5-3 الأساليب الاحصائية

استخدمت الدراسة أساليب إحصائية متنوعة في معالجة البيانات ووصفها وتحليلها وإختبار الفرضيات، والمتاحة على البرنامج الاحصائي E-Views، ومن هذه الأساليب الوصفية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم العليا والدنيا) لوصف المتغيرات، وتحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لاختبار الفرضيات.

رابعاً: وصف المتغيرات وإختبار الفرضيات

1-4 وصف متغيرات الدراسة

ضمت الدراسة متغيرين رئيسيين، وهما التمويل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومؤشرات التنمية الاقتصادية (البطالة، الفقر التضخم). وقد تم وصف هذه المتغيرات باستخدام أساليب التحليل الوصفي، وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول (1): وصف متغيرات الدراسة

المقياس	نسبة التمويل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	البطالة	الفقر	التضخم
الوسط الحسابي	38.598	16.900	19.507	2.758
الانحراف المعياري	65.575	4.627	4.565	1.819
القيمة العليا	236.240	24.000	27.000	5.600
القيمة الدنيا	-26.120	11.900	14.440	0.300

وفقاً لنتائج التحليل الوصفي الواردة في الجدول (1)، يتبين وجود تباين كبير بين البنوك الإسلامية الأردنية في نسبة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (38.598%) وانحرافها المعياري (65.575%)، وقد بلغت قيمة أعلى نسبة تمويل (236.240%)، بينما بلغت أدنى نسبة منها (-26.120%)، وهذا التباين هو نتيجة لاختلاف التوجهات الاستراتيجية والسياسات الداخلية لهذه البنوك، حيث أن بعضها يدفع بتركيزه نحو الاستثمارات طويلة الأمد أو الاستثمارات في قطاعات تتناسب مع رؤيتها وتوجهاتها مما يقلل من نسبة دعمها لهذه المشروعات، وقد يبرر من منطلق قدرة الإدارة على تحمل تبعات هذا التمويل، حيث تتميز هذه المشاريع بارتفاع معدلات المخاطر لديها لعدم استقرارها المالي.

وبالنسبة لمؤشري البطالة والفقر، فقد أشار الجدول (1) إلى اختلاف نسب البطالة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (16.900%) وانحرافها المعياري (4.627%). وقد بلغت أعلى نسبة بطالة (24.0%)، بينما بلغت أدنى نسبة منها (11.90%)، كما أشار الجدول إلى اختلاف نسبة الفقر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ وسطها الحسابي (19.507%) وانحرافها المعياري (4.565%)، وقد بلغت أعلى نسبة فقر (27.0%)، بينما بلغت أدنى نسبة منها (14.440%). وقد يبرر هذا الاختلاف من عدة جوانب، فمن الجانب السياسي، ساهمت الأحداث والأزمات السياسية التي شهدها المنطقة العربية خلال الفترات الماضية إلى تسارع وتيرة حركة اللجوء إلى الدولة، مما زاد من حجم الضغط على السوق المحلي وقلل من فرص العمل المتوافرة. ومن الجانب الاقتصادي، أدت التحديات الاقتصادية التي عانت منها الدولة خلال الفترة الماضية مثل ارتفاع المديونية وزيادة العجز في الموازنة إلى الحد من قدرة الدولة على تنفيذ المشاريع ودعم القطاعات الاقتصادية والتي تعتبر الحاضن الأكبر للأيدي العاملة. إضافةً لذلك، فقد كانت جائحة كورونا وما ترتب عليها من إجراءات احترازية أتخذت خلال فترة انتشار الوباء من أبرز العوامل التي ساهمت في زيادة معدلات البطالة والفقر في الدولة.

وبالنسبة لمؤشر التضخم، فقد أشار الجدول (1) إلى اختلاف نسب التضخم خلال فترة الدراسة، حيث بلغ وسطها الحسابي (2.758%) وانحرافها المعياري (1.819%)، وقد بلغت أعلى نسبة تضخم (5.60%)، بينما بلغت أدنى نسبة منها (0.30%)، وهذا الاختلاف هو نتيجة حتمية لاختلاف أسعار النفط والتغير في السياسات النقدية العالمية، بالإضافة للأزمات السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية والتي كان لها التأثير الكبير على الاقتصاد الأردني وساهمت في حدوث تقلبات في الأسعار مما أثر على معدلات التضخم في الدولة.

2-4 إختبار الفرضيات

هدفت فرضيات الدراسة إلى البحث في التأثير المحتمل للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية (البطالة، الفقر، التضخم). حيث نصت الفرضية الرئيسة على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية (البطالة، الفقر، التضخم) في المصارف الإسلامية الأردنية. وقد تم التوصل لنتيجة إختبار الفرضية الرئيسة من خلال نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط لفرضياتها الفرعية. وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (2) التالي:

الجدول (2): النتائج التحليلية لأثر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية

مستوى الدلالة Sig. T	T قيمة	B	المتغير المستقل	مستوى الدلالة Sig. F	F قيمة	Adj. R-squared	R-squared	المتغير التابع
0.976	-0.031	-0.001	التمويل المصرفي الإسلامي	0.976	0.001	-0.100	0.0001	البطالة
0.000	10.295	16.927	ثابت الانحدار					
0.272	-1.162	-0.024	التمويل المصرفي الإسلامي	0.272	1.351	0.031	0.119	الفقر
0.000	13.420	20.434	ثابت الانحدار					
0.548	0.621	0.005	التمويل المصرفي الإسلامي	0.548	0.386	-0.059	0.037	التضخم
0.002	4.023	2.522	ثابت الانحدار					

أولاً: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

نصت الفرضية الفرعية الأولى على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على البطالة في المصارف الإسلامية الأردنية.

وبالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول رقم (2) يتبين عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشر التنمية الاقتصادية (البطالة)، حيث بلغت قيمة ($F=0.001$) وبمستوى دلالة أكبر من 0.05 ($SigF=0.976$)، وأشارت معامل التحديد ($R^2=0.0001$) إلى أن (0.01%) من التغير في مؤشر البطالة تم تفسيره من خلال نسبة التمويل المصرفي الإسلامي، وما تبقى يعود لعوامل أخرى. كما يتبين ارتباط التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعلاقة سلبية غير دالة إحصائياً على مؤشر البطالة، حيث بلغت قيمة ($B=-0.001$)، وبلغت قيمة ($T=-0.031$) وبمستوى دلالة أكبر من 0.05 ($SigT=0.976$). ووفقاً لهذا يتبين قبول فرضية الدراسة، أي: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على البطالة في المصارف الإسلامية الأردنية».

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نصت الفرضية الفرعية الثانية على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الفقر في المصارف الإسلامية الأردنية.

وبالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول رقم (2) يتبين عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشر التنمية الاقتصادية (الفقر)، حيث بلغت قيمة (F=1.351) وبمستوى دلالة أكبر من 0.05 (SigF=0.272)، وأشارت معامل التحديد (R2=0.119) إلى أن (11.9%) من التغير في مؤشر الفقر تم تفسيره من خلال نسبة التمويل المصرفي الإسلامي، وما تبقى يعود لعوامل أخرى. كما يتبين ارتباط التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعلاقة سالبة غير دالة إحصائياً على مؤشر الفقر، حيث بلغت قيمة (B=-0.024)، وبلغت قيمة (T=-1.162) وبمستوى دلالة أكبر من 0.05 (SigT=0.272). ووفقاً لهذا يتبين قبول فرضية الدراسة، أي: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الفقر في المصارف الإسلامية الأردنية».

ثالثاً: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

نصت الفرضية الفرعية الثالثة على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التضخم في المصارف الإسلامية الأردنية.

وبالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول رقم (2) يتبين عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشر التنمية الاقتصادية (التضخم)، حيث بلغت قيمة (F=0.386) وبمستوى دلالة أكبر من 0.05 (SigF=0.548)، وأشارت معامل التحديد (R2=0.037) إلى أن (3.7%) من التغير في مؤشر التضخم تم تفسيره من خلال نسبة التمويل المصرفي الإسلامي، وما تبقى يعود لعوامل أخرى. كما يتبين ارتباط التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعلاقة موجبة غير دالة إحصائياً على مؤشر التضخم، حيث بلغت قيمة (B=0.005)، وبلغت قيمة (T=0.621) وبمستوى دلالة أكبر من 0.05 (SigT=0.548). ووفقاً لهذا يتبين قبول فرضية الدراسة، أي: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التضخم في المصارف الإسلامية الأردنية».

رابعاً: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

نصت الفرضية الرئيسية على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية (البطالة، الفقر، التضخم) في المصارف الإسلامية الأردنية.

وبالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول رقم (2) ونتائج اختبار الفرضيات الفرعية يتبين عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية (البطالة، الفقر، التضخم). ووفقاً لهذا يتبين قبول فرضية الدراسة، أي: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية (البطالة، الفقر، التضخم) في المصارف الإسلامية الأردنية».

خامساً: النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- عدم وجود أثر للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية في المصارف الإسلامية الأردنية، ويمكن إيعاز غياب هذا الأثر لعدة عوامل، منها ضعف الإقبال على التمويلات المصرفية الإسلامية نظراً للتعقيدات في إجراءات منحها، حيث تشترط البنوك الإسلامية الأردنية المانحة للتمويل بضرورة الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية وعمليات المشاركة، ومنها ضعف وعي وإدراك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهمية وإيجابيات التمويل الإسلامي مما يؤدي إلى عدم استغلال الفرص التمويلية المتوفرة، ومنها تزايد حجم المخاطر المرتبطة بهذه المشروعات والتي تؤدي إلى تجنب بعض المصارف الإسلامية منحها التمويل، بالإضافة إلى محدودية المنتجات التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية والتنوع فيها، حيث تعتبر بعض هذه المنتجات ذات تكلفة عالية ولا يتناسب بعضها الآخر مع طبيعة نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يقلل من استخدامها، وهذا من شأنه أن يحد من تأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل عام.

2- وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائياً للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على البطالة في المصارف الإسلامية الأردنية، وفي هذا إشارة إلى أن زيادة حجم التمويلات المصرفية الإسلامية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يقلل من نسبة البطالة، ويمكن إيعاز غياب هذا الأثر إلى تركيز البنوك الإسلامية في منحها للتمويل للمشاريع ذات الأقل مخاطرة والتي غالباً ما تكون نسبة الأيدي العاملة فيها منخفضة كالمشاريع التجارية، وبالتالي فإن هذه المشاريع لا تسهم بخفض معدلات البطالة بدرجة كبيرة، ويمكن إيعازه إلى توجه بعض المصارف الإسلامية نحو تجنب المخاطر من خلا تقديم تمويلات ذات قيمة منخفضة نسبياً بالمقارنة بما تحتاجه هذه المشاريع لتشغيل العدد الأكبر من الأيدي العاملة، مما يقلل من تأثيرها في خفض نسب البطالة.

3- وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائياً للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الفقر في المصارف الإسلامية الأردنية، وفي هذا إشارة إلى أن زيادة حجم التمويلات المصرفية الإسلامية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يقلل من نسبة الفقر، ويمكن إيعاز غياب هذا الأثر إلى تركيز البنوك الإسلامية الأردنية منح التمويل للمشاريع الخدمية والأنشطة التجارية البسيطة والتي توفر فرص عمل محدودة وذات رأس مال صغير، وبالتالي فإن تأثيرها على دخل الأسر الفقيرة يعتبر محدوداً، مما يؤدي إلى ضعف مساهمته في تخفيض نسبة الفقر في المجتمع.

4 - وجود علاقة موجبة غير دالة إحصائياً للتمويل المصرفي الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التضخم في المصارف الإسلامية الأردنية، وفي هذا إشارة إلى أن زيادة حجم التمويلات المصرفية الإسلامية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يزيد من نسبة التضخم، ويمكن إيعاز غياب هذا الأثر إلى تركيز المصارف الإسلامية الأردنية منحها للتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات المخاطر القليلة العاملة في قطاع التجارة والخدمات والتي تساهم بشكل محدود في إنتاج السلع الأساسية، مما يؤدي إلى عدم رفد السوق بالأموال بكميات كبيرة مما يقلل من تأثيرها على التضخم.

2-5 التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1 - تنوع البنوك الإسلامية الأردنية في البرامج والمنتجات التمويلية التي تتناسب مع طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كالمراعاة والإجارة والمشاركة، مما يعزز من قدرة هذه المشاريع على التوسع والنمو وتوفير فرص عمل.

2 - تقديم المصارف الإسلامية الأردنية برامج دعم وإرشاد لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى برامج التمويل، لمساعدتهم على إدارة مشاريعهم مما يزيد من فرص نجاحها، وبالتالي زيادة مساهمتها في تقليل نسب الفقر والبطالة في المجتمع.

3 - مراعاة البنوك الإسلامية الأردنية مبادئ السهولة والتيسير في تطبيق إجراءات التمويل الخاصة بالضمانات المطلوبة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال طرح بدائل إسلامية متنوعة، مما يقلل من حجم المخاطر التي قد تطال البنك نتيجة لتمويله لهذه المشاريع، وتعزيز قدرة هذه المشاريع في الحصول على التمويل اللازم.

4 - عقد البنوك الإسلامية الأردنية شراكات مع مختلف المؤسسات التنموية والمؤسسات الحكومية لزيادة حجم الدعم التمويلي المقدم لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقليل المخاطر المتعلقة بتمويلها، وبالتالي زيادة مساهمتها في توفير فرص العمل وتقليل نسب الفقر والبطالة.

5 - إجراء البنوك الإسلامية الأردنية عملية تقييم مستمرة لأثر ودور عملياتها التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية، وخاصة البطالة والفقر والتضخم، مما يساعد على تحديد التحديات والمجالات التي تتطلب التحسين، وتوجيه سياساتها التمويلية نحو تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهدافها.

المراجع

المراجع العربية

- أخو ارشيدة ، عبد الحكيم ، المبارك ، نادية (2023). أثر المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط ،مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية و الإدارية و تكنولوجيا المعلومات ،المجلد التاسع ،العدد الاول ،ص 84
- الأسرج، حسين (2012). دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد الثالث، ص39-43، 40.
- البكري، كامل (2000). التنمية الاقتصادية، دارة النهضة العربية للطباعة و التوزيع، بيروت، ص70.
- بن حدو، فؤاد، (2022)، مؤشر الزكاة (zi) البديل و المقترح لقياس نسبة التضخم و القدرة الشرائية دراسة مقارنة بين (zi) و (cpi) في الاقتصاد الجزائري ،جامعة الشهيد أحمد زبانة ،الجزائر .
- الجبالي، أحمد ، جليل، عبدالله (2022). دور الزراعة الحديثة في تقليل المخاطر المصرفية لأدوات التمويل الزراعية الإسلامية،المجلة العربية للعلوم الإنسانية و الإجتماعية،العدد 14، ج2، 2022، 11
- جدي، عبد الرزاق (1998). المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، 1998
- حبيب سلمان، ميساء ، والعبادي، سمير (2015). المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي، 2023. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)،المجلد 13، العدد 1، ص766-783 ص 18.
- الحنيطي، هناء (2019). استثمار المصارف الإسلامية في المشروعات الصغيرة و المتوسطة،مجلة ريادة الأعمال الإسلامية،المجلد4،العدد2،ص181-197،ص183.
- خلف، فليح حسن (2006). البنوك الإسلامية، عمان، الأردن، جدار للكتاب العالمي، ط1، ص302.
- رمزي، سلامة (1998). اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص107
- الرواشدة، أسامة (2017). دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الأردن ،أمارياك ،المجلد8، العدد25، ص 53-68، ص 59.
- زوموع، عمر، مهيبوب، صالح، (2000). أساسيات التنمية الاقتصادية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ص44.

- سانو، قطب (2000). الاستثمار أحكامه و ضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس عمان، الأردن، ط1، ص20.
- سعد الدين، نزار، سليمان، إبراهيم (2006). الاقتصاد الكلي، عمان، دار الحامد، ص313.
- سليمان، حنان (2016). مؤشرات التنمية الاقتصادية و أثارها في الاقتصاد المصري: دراسة تحليلية بالتطبيق على قطاع الصادرات من 1990-2016م. مجلة البحوث الإدارية، المجلد 34، العدد4، ص135-210، ص142.
- سمرد، نوال، 2021، تقييم أداء البنوك في تمويل الفقراء و الطلبة خريجي الجامعات- دراسة -حالة بنك-، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد5، العدد1، ص-145 ص162.
- صخري، عبد الوهاب، بن علي، سمية (2021). دورمنتجات المالية الإسلامية في دعم و تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة على مستوى بنك بركة، بنك السلام، و بنك الخليج الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد1، العدد1، 2021، ص94-118، ص100.
- طحطوح، مسعود، بوقرورة ، إلياس ، 2022، الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي بين المقاربة النظرية و حالة الجزائر : دراسة تحليلية قياسية ، مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، المجلد 9 ، العدد 1
- العازمي ، لافي ، ابو نحول ، محمد ، احمد ، عزت ، 2021 ، مؤشرات التنمية الاقتصادية في أفريقيا : أطار تحليلي ، مجلة البحوث و الدراسات الافريقية و دول حوض النيل ، جامعة أسوان ، المجلد 2 ، العدد 2 ، ص 640
- عبد الهادي ، مصطفى، البريكي ، كريمة (2023). دور التخطيط الاستراتيجي في نجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، المجلة الآفروأسيوية للبحث العلمي، العدد 4، ص112-132، ص119.
- عيادي، احمد (2010). إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها، دار الفكر، عمان، الأردن.
- الفيروز، آبادي (1983) مجد الدين بن أبي بكر بن مسعود ، القاموس المحيط، بيروت ، لبنان ، دار الفكر
- قبوري، عفاف (2019). دور برنامج الانسقرام في دعم المشروعات الصغيرة للاسرة المنتجة ، مجلة الفنون و الأدب و علوم الانسانيات و الاجتماع، العدد49، 216-243، ص 225.
- قنديل، محمد محمود توفيق (2023). الضوابط الشرعية للإستثمار الرقمي: دراسة فقهية و تطبيقية. مجلة كلية الشريعة القانون بتفهننا الأشراف-دقهلية، العدد السادس والعشرون، الجزء الأول.
- مرزوق، سعيده (2023). دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد13، العدد 1، ص766-783، ص 770.

- النمروطي، خليل أحمد ، واحمد، محمود صيدم (2012) بطالة الخريجين و دور المشروعات الصغيرة في علاجها ، دراسة مقدمة لمؤتمر الشباب و التنمية في فلسطين المنعقد في الجامعة الإسلامية في غزة 24-25 ابريل، ص 4.
- النويران، ثامر، 2022، أثر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة الممولة من البنوك الإسلامية الأردنية على الدور التنموي لتلك المشاريع : حالة بنك صفوة الإسلامي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 18، العدد 3

المراجع الاجنبية

- Milind Sathye (2000). Efficiency of Banks in a Developing Economy :The Case of India, University of Canberra,p4.
- oduntan Kemi.2014. The Role of Small and Medium. Enterprises in Economic Development: The Nigerian Experience.in International Conference on Arts, Economics and Management, Nigeria